



الفصل الحادي عشر

التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا القضايا وآفاق المستقبل

الأستاذ الدكتور

حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- جامعة القاهرة، وكلية الآداب والعلوم - جامعة زايد،
نائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية - جنوب إفريقيا



التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا القضايا وآفاق المستقبل

أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن (*)

مقدمة:

على الرغم من الأهمية المتزايدة التي أُعطيَتْ لمنطقة الشرق الإفريقي في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر، ولا سيما الحملة التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما تصفه بقوى الإرهاب؛ فإن العلاقات الإقليمية - من وجهة الجيوبوليتيكية بين العالمين العربي والإسلامي وباقي دول شرق إفريقيا - مثلت دائماً أحد المحاور الرئيسة التي يدور حولها مفهوم الأمن القومي بالنسبة إلى كلا الجانبين؛ إذ يمكن التعبير عن حقيقة هذه العلاقات الإقليمية في عدد من الأبعاد الأساسية التي تعدُّ في حالة الصداقة دوافع ومحفزات للتعاون، وفي لحظة العداءة تتحول إلى أداة ضاغطة قادرة على أن تهدد العديد من الكيانات العربية والإسلامية، ومن ثم فهي تعد مسرحاً لتطبيق عنصر أو مبدأ معين من مبادئ التعامل الحركي:

- **العنصر الأول من عناصر التعامل:** يفرضه وجود البحر الأحمر بوصفه ممرًا عالمياً، وهو دائماً موضع اهتمام القوى الدولية، ومن ثم فإنه يفرض التعاون العربي - الإسلامي من جهة، والإفريقي من جهة أخرى.
- **العنصر الثاني من عناصر التعامل:** تفرضه مصادر مياه النيل؛ حيث تستأثر إثيوبيا وحدها بأكثر من ٨٠٪ من هذه المصادر، وعليه فإن تلك الحقيقة تفرض ضرورة تأمين التدفق الحالي لمياه النيل.
- **العنصر الثالث:** يتمثل في طبيعة الصراعات القائمة في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا عامة؛ بما في ذلك جنوب السودان، والتي تتعدى الأشكال المعتادة في الصراعات الإفريقية، حيث إنها تدخل في إطار نمط الصراعات الاجتماعية الممتدة.
- **العنصر الرابع:** يرتبط بمتغيرات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر وتعاضم الدور الأمريكي في المنطقة، والذي ارتبط بوجود إسرائيلي مكثف في كثير من دول شرق إفريقيا.

وهكذا؛ فإن أمن العالمين العربي والإسلامي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعناصر السابقة. والأمر الذي ينبغي تأكيده هو أن مفهوم الأمن الذي نعنيه هنا هو مفهوم مجتمعي متعدد الجوانب، ومتشابك الأبعاد، وهو ليس

(*) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، وكلية الآداب والعلوم - جامعة زايد، نائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية - جنوب إفريقيا.



مجرد مفهوم عسكري بحت، وإن كان في أبسط معانيه يتمثل في مبدأ أساسي وهو ضمان الحد الأدنى للحماية الذاتية. بهذا المعنى؛ فإن الأمن القومي يعني أن هناك حدوداً لا يجوز لأي قوى أن تتعداها في التعامل، ولو حدث ذلك فلا بد من رد فعل عنيف يضع حداً لمثل هذا التجاوز.

على الرغم من ذلك فعلينا منذ البداية أن نلاحظ عدة مقدمات:

أولها: أن أي علاقة بين أمنين يكون من الطبيعي أن يتم التوسع في أحدهما على حساب الآخر. ومنطقي أن يكون التوسع لحساب الطرف الأقوى على حساب الطرف الأضعف.

ثانياً: أن منطقة شرق إفريقيا لا تطرح مفهوماً واضحاً للأمن القومي مناهضاً للأمن القومي العربي والإسلامي، وذلك بخلاف مثلاً المنطقة الشمالية الشرقية لإفريقيا التي يصطدم فيها أمن دولة عربية وإسلامية كبيرة (مصر) بأمن الدولة الصهيونية (إسرائيل).

ثالثاً: أن الضعف الاستراتيجي في منطقة شرق إفريقيا يمكن أن يكون سلاحاً ذو حدين. وهو إذا كان يضمن الأمن القومي العربي والإسلامي فإنه يجعل التدخل بمعنى الاختراق الخارجي وإمكانية استغلاله من جانب القوى الدولية أمراً سهلاً المنال.

وثمة عدة تساؤلات مشروعة تنبع من حقيقة التفاعلات الإقليمية الراهنة في شرق إفريقيا، والتي تحاول إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة؛ بما يعيد ترتيب التوازن الإقليمي القلق الذي يحكم تفاعلات دول المنطقة منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها.

أول هذه التساؤلات يرتبط بضرورة تحديد بؤر التوتر في هذه المنطقة، والتي تصير في لحظة معينة مصدراً من مصادر تهديد الأمن القومي العربي والإسلامي. أما التساؤل الثاني فهو تجريبي ينبع من الخبرة المعاصرة في خلق بؤر للتوتر على أطراف العالمين العربي والإسلامي، وفقاً لما هو متعارف عليه في فقه العلاقات الدولية باسم (مبدأ شد الأطراف). ويتعلق التساؤل الثالث بإمكانات التعامل الحركي للعالمين العربي والإسلامي مع هذه البؤر، ومدى تأثير بيئة التنافس العالمي والإقليمي في المنطقة.

وسوف أحاول مناقشة هذه التساؤلات في شيء من التفصيل على النحو الآتي:

أولاً: القضايا والأبعاد الأساسية لمنطقة شرق إفريقيا؛

يمكن للمرء أن يشير إلى جملة من القضايا الرئيسية التي تعد دوافع التعامل الحركي إقليمياً ودولياً في منطقة شرق إفريقيا، وذلك دون ترتيب على النحو الآتي:

* منطقة جنوب البحر الأحمر وقضية الدور الإقليمي لإريتريا.

* مصادر مياه نهر النيل والتحكم الإثيوبي في معظم هذه المصادر.



- * قضايا الاستقرار الداخلي لنظم الحكم والمجتمع في دول المنطقة .
- * قضايا الحدود، والنزاع حولها بين دول المنطقة .
- * قضايا التحول نحو الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي الليبرالي .

جنوب البحر الأحمر والدور الإريتري؛

ليس بخاف أن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بوصفه ممرًا مائياً عالمياً مهماً يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي أمر لا يقبل الجدل في أي تفكير استراتيجي . وإذا كنا نتحدث عن غياب مفهوم واضح عربياً وإسلامياً لأمن البحر الأحمر؛ فإن خطورته الحقيقية تبرز واضحة بالنسبة إلى (إسرائيل)، ويؤكد ذلك أن بن جوريون أصدر تعليماته في حرب ١٩٤٨م لموشى ديان بأن يفعل أي شيء مقابل السيطرة على منفذ مائي على البحر الأحمر .

وهذا ما حدث حينما احتلت إسرائيل قرية (أم الرشراش) العربية وأطلقت عليها اسم (إيلات) عام ١٩٥٢م . ولعل السبب من وراء هذه الرغبة الإسرائيلية معروف ، حيث إن الدولة العبرية دون البحر الأحمر تكون مقطوعة الصلة بكل من إفريقيا وآسيا . وقد اكتشفت تلك الحقيقة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م عندما أغلقت البحرية المصرية في وجهها البحر الأحمر في باب المندب .

ومن الملاحظ أن أكثر من ٩٠٪ من سواحل البحر الأحمر تقع داخل السواحل العربية الإسلامية، والاختراق غير العربيين لهذه الجغرافية البحرية هما الشاطيء الإسرائيلي عبر إيلات، وكذلك السواحل الإريتريّة . وعليه فإن تنظيم أمن البحر الأحمر يتوقف على عنصرين أساسيين :
أولهما : توافق عربي إسلامي .

وثانيهما : توافق عربي إريتري (إفريقي) .

وإذا كنا نتحدث عن أهمية المدخل الجنوبي للبحر الأحمر من الناحية الاستراتيجية؛ فإن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه جزر باب المندب - مثل جزر (بريم، ومواليه، وحالب، وأرخبيل حنيش) - لا يمكن أن يخفى على أحد . ولعل ذلك يفسر لنا سعي الدول الساحلية لسط السيطرة على هذه الجزر، كما ظهر جلياً في النزاع اليمني الإريتري حول جزر حنين .

إن استقرار الأوضاع في إريتريا منذ استقلالها عام ١٩٩٣م لصالح التوجه السياسي الذي يمثله (أسياسي أفورقي)، والذي ذهب بالبلاد بعيداً عن توجهها العربي والإسلامي - يضيفي مزيداً من التعقيد على منظومة أمن البحر الأحمر .



وفي هذا السياق يمكن استخلاص الدلالات والنتائج من تطورات التفاعلات الحركية التي شهدتها المنطقة منذ استقلال إريتريا :

أ - محاولة القيادة الإريترية القيام بدور إقليمي نشط؛ بما يعني إعادة صياغة مفهوم التوازن الإقليمي لمنطقة القرن الإفريقي، بل والقيام بعمليات فك وتركيب داخل النظام الإقليمي السائد في شرق إفريقيا.

ب - الاصطدام الإريترى بإثيوبيا، والتي تشكل إحدى القوى الفاعلة في المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى صدامين عسكريين بين الدولتين الجارتين، ولم تتوقف الحرب بينهما إلا بعد ما أنهك كل منهما الآخر، ووصلا إلى نفق مسدود.

ج - المحاولة الإريترية للسيطرة على جزر حنيش، وهي المحاولة التي باءت بالإخفاق بعد أن أقر حكم التحكيم الدولي بسيادة اليمن عليها.

د - سعي القيادة الإريترية بدأب شديد نحو التعامل مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وتصوير نفسها بأنها المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة، وأنها يمكن أن تكون عوناً للحملة الأمريكية فيما تدعيه بالحرب ضد الإرهاب، وما يُسمى بالأصولية الإسلامية المتنامية في منطقة شرق إفريقيا.

لقد دفعت هذه الطموحات الإريترية والعلاقات المتوترة مع كثير من دول المنطقة إلى بدء حوار أمني بين كل من إثيوبيا والسودان واليمن إثر القمة التي جمعت في صنعاء في أكتوبر ٢٠٠٢م بين الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح)، ونظيره السوداني (عمر البشير)، ورئيس الوزراء الإثيوبي (مليس زناوي)، وقد أعقب ذلك الإعلان عن تشكيل قوة إقليمية من الدول الثلاثة تهدف إلى محاربة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي.

وعليه فإنه يمكن القول - استناداً إلى ما سبق - بأن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الجدار الجنوبي للعالم العربي والإسلامي، وأنه في لحظات معينة يمكن أن يمثل تهديداً خطيراً للأمن العربي والإسلامي؛ وذلك من جانب القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في شرق إفريقيا؛ الأمر الذي يدعو إلى ضرورة البحث عن أسلوب أمثل لتنظيم أمن هذا البحر بشكل عام؛ بعيداً عن الصياغات الطوباوية، وبما يحقق المصالح المشتركة لكل الدول المشاطئة له.

مصادر مياه النيل والدور الإقليمي لإثيوبيا:

تتمثل الخطورة الاستراتيجية التي تعدُّ تهديداً للأمن العربي والإسلامي في أن مصادر نهر النيل تقع في أراض غير عربية وغير إسلامية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى؛ فإن منطقة شمال وادي النيل - حيث توجد أكبر منطقة غنية بالمنتجات الزراعية - لا تعرف الأمطار، وبعبارة أخرى لا تعرف بديلاً للمياه العذبة الواردة من نهر النيل.



وغني عن البيان أن نهر النيل يتألف من دولتين عربيتين فقط؛ أما الدول الثماني الباقية فهي غير عربية وغير إسلامية، وتعاني بدورها من مشكلة انفجار سكاني؛ الأمر الذي يفرض عليها التوسع الزراعي، ومن ثمّ تنشأ مشكلة تنظيم هذه المياه وتوزيعها واستغلالها. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بإنشاء السدود الضخمة القادرة على التحكم في هذه العملية. والسدود الضخمة سلاح ذو حدين، وبصفة خاصة بالنسبة إلى مصر والسودان، فكما أنه يُمكنّ دول الحوض من عملية التوزيع التي يتم الاتفاق عليها؛ فإنه يسمح لدول المنبع بأن تتحكم ولو في حدود معينة وبفترات محددة في تدفق تلك المياه.

وتزداد خطورة قضية المياه في دول حوض النيل لأسباب معينة؛ منها:

- عدم وجود تنظيم حقيقي بين دول حوض النهر يسمح ببناء حوار جاد وفَعَال بين هذه الدول ويحسم عملية توزيع مياه النيل واستغلالها.
- وجود تنافس حقيقي بين دول حوض النيل حول إنتاج أنواع معينة من المحاصيل، وبصفة خاصة القطن طويل التيلة الذي هو في حاجة إلى مياه غزيرة.
- أن العداوات بين دول الحوض قائمة على قدم وساق؛ الأمر الذي يُمكنّ القوى الكبرى والأطراف الخارجية من استغلالها لغير صالح المنطقة.

ولا يخفى أن المصالح المصرية والسودانية ترتبط بشكل وثيق بمنطقة منابع النيل، والتي تُمثّل عمقاً استراتيجياً للدولتين. حيث إن أي تهديد لتدفق مياه النيل يمثل في الوقت نفسه تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي. ومن المعروف تاريخياً أن إثيوبيا التي تسهم وحدها بأكثر من ٨٠٪ من جملة إيرادات مياه النهر - تمثل عقبة رئيسة أمام قيام تنظيم قانوني حقيقي يجمع كل دول حوض النيل. فهي تعتقد بأنها نافورة مياه ومن حقها الاستفادة من هذه المياه، ولذلك حينما سئل أحد الكُتّاب الإثيوبيين عن أهم صادرات إثيوبيا رد بقوله: «الماء ثم الماء ثم الماء». ولعل ذلك يعكس رغبة إثيوبية في مبادلة المياه بمقابل مادي.

وتسعى القيادة الإثيوبية بعد إعادة ترتيب أوضاع الدولة الجديدة في مرحلة ما بعد عام ١٩٩١م إلى تقديم نفسها كفاعل إقليمي قوي يمكن الاعتماد عليه، وهو ما أدّى إلى دخولها في مغامرات غير محسوبة بدقة؛ مثل نزاعها الحدودي مع جاراتها الوليدة إريتريا، وتوتر علاقاتها بشكل قلق مع السودان.

ومن الأمور الجديدة بالذكر هنا ما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية في المنطقة، فالدولة العبرية تعلم جيداً، حتى بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩م، أن الدولة الوحيدة القادرة على منعها من ممارسة الدور الإقليمي الذي تطمح إليه هي مصر، ومن ثمّ فهي تتجه إلى محاصرة مصر بشتى الوسائل الممكنة في محيطها، وبصفة خاصة المحيط الإفريقي.

ولا شك أن أحد أدوات ذلك الحصار هي قضية مياه النيل، وبناء على ذلك نجد أن السياسة الإسرائيلية



تتعامل مع إثيوبيا بمنطق معين، وتثير جنوب السودان من منطلق الهدف نفسه، وتحاول إسرائيل في ظل الأزمة المائية الحادة التي تواجهها أن تشارك في مصادر المياه في حوض النيل، ففي عام ١٩٧٤م طرحت مشروع (أليش كالي) مدير شركة (تاحال)، والذي يتمثل في نقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس، وهو المشروع الذي أطلق عليه اسم (ترعة السلام). بل إنها أكدت موضوع المشاركة في الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط، وجعلها على قائمة أولوياتها التفاوضية في مباحثات السلام العربية الإسرائيلية؛ غير أن هذه المحاولات باءت جميعها بالإخفاق.

قضايا الاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا:

تُعاني دول المنطقة من مشكلات عدة، انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم والسياسة؛ الأمر الذي أدى إلى عدم استقرارها وتغيرها بشكل مستمر ودائم. ويمكن في هذا السياق أن نُميّز بين مستويات ثلاثة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسود دول المنطقة:

أ - التغيير العنيف للقيادة السياسية، سواء من خلال الانقلابات العسكرية أو الإعدام أو التدخل العسكري.

ب - الصراعات الاجتماعية؛ وخاصة بين الجماعات العرقية والإثنية الرئيسة في هذه الدول.

ج - المحاولات الانفصالية والحروب الأهلية التي تعاني منها كثير من دول المنطقة.

أ - التغيير العنيف للقيادة السياسية:

بالنسبة إلى التغيير العنيف للقيادة السياسية؛ فقد شهدت المنطقة بمفهومها الجغرافي (٢٦) حالة تم تغيير القيادة السياسية فيها بشكل عنيف خلال الفترة من نوفمبر ١٩٥٨م وحتى نوفمبر ٢٠٠٢م، ولعل ذلك يعكس خطورة عملية تداول السلطة، وإشكالية الخلافة السياسية في دول المنطقة.

ولا شك أن عدم استقرار القيادة السياسية في شرق إفريقيا يطرح تحدياً أمام التعامل الحركي معها من جانب دول الجوار العربي والإسلامي.

والظاهرة المُلفتة للنظر حقاً في ظل التطورات التي أفرزتها المنطقة؛ تتمثل في ظهور جيل جديد من القادة الذين تولوا السلطة عن طريق القوة، ومحاولتهم اكتساب الشرعية من خلال الدفاع عن المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة. ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى (مليس زناوي) في إثيوبيا، و (أسياسي أفورقي) في إريتريا، و(يوري موسيفيني) في أوغندا.

ب - الصراعات العرقية والإثنية:

تشهد دول المنطقة تبايناً عرقياً واختلافاً إثنيّاً واضح المعالم، تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف



ومآرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية بين هذه الجماعات المتميزة.

الظاهرة الإثنية مستمرة في دول المنطقة وغيرها من البلدان الإفريقية، وهو دليل واضح على عدم فهم جميع أبعاد هذه الظاهرة بعد. وعلى الرغم من طرح كثير من الحلول السياسية لها؛ فإنها لا تزال تشكل أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الإفريقية. إن أوغندا على سبيل المثال لم تعرف السلام والأمن الاجتماعي منذ انفجار التوتر الإثني عام ١٩٦٦م، عندما تطورت الأزمة الدستورية بين رئيس الوزراء (ميلتون أوبوتي) وممثل البوجاندا (وهي أحد الجماعات الإثنية الكبرى في البلاد)، وقد أفضت هذه السياسة إلى تولي (عايدي أمين) قيادة الجيش. وحينما اشتد الخلاف بين (أوبوتي) و (أمين) هذه المرة لجأ رئيس الوزراء إلى تدعيم موقفه من خلال الحصول على تأييد قبائل (اللانجي) و(الأتشولي) (Langi, Acholi)، وأدى ذلك إلى قيام أول انقلاب عسكري عام ١٩٧١م، أعقبه تصفية منظمة لأفراد اللانجي والأتشولي في صفوف الجيش وكل مواقع السلطة والنفوذ الأخرى، ولم ينج من هذه التصفية سوى الكاكوا (Kakwa) والنوبة. وبعدها عاد أوبوتي إلى السلطة مرة أخرى، عام ١٩٨٢م أضحت قبائل غرب النيل هي الضحية الرئيسة للتصفية الإثنية. ومع وصول موسيفيني إلى السلطة عام ١٩٨٦م فقدت قبائل اللانجي والأتشولي وسكان منطقة غرب النيل امتيازاتهم، وبدؤوا في شن الحرب ضد الحكومة.

وإذا كان شعب السودان يصل إلى أكثر من ٢٨ مليون نسمة؛ فإنه ينقسم بين أكثر من (٥٣٠) قبيلة تتحدث أكثر من (١٠٠) لغة ولهجة، وتختلف أصولها العرقية بين العروبة والزنوجة، ففي الشمال يوجد شعب النوبة، وفي الشرق توجد قبائل البجة، وفي الغرب توجد شعوب وقبائل تختلف عن باقي سكان منطقة شمال السودان، أما منطقة جنوب السودان فإنها تتجوز بالقبائل الزنجية؛ مثل النوير، والدنكا، والشلك، والزاندي.

وثمة عدة ملاحظات أساسية تُعدُّ مقدمات ضرورية لتفهم ظاهرة الصراع الإثني في دول الشرق الإفريقي:

الأولى: أن دول المنطقة كلها تشهد وجود انقسامات إثنية وعرقية وقبلية متنوعة، وتتباين هذه المجموعات ثقافياً واجتماعياً، وقد تمتلك هوية ذاتية تضعها في مرتبة أسمى من الانتماء إلى الهوية القومية، وهو ما يدعم من قناعاتها بالاستقلال والتميز العرقي.

الثانية: أن هذه الانقسامات تتسم في كثير من دول المنطقة بمستويات عالية من العنف والتسييس، كما هو الحال في جنوب السودان وإثيوبيا والصومال.

الثالثة: أنه عادة في ظل هذا التوتر العرقي ما يتصاعد العداء بين مجموعتين إثنتين على نحو مكثف، ويزداد الشك بين هاتين الجماعتين؛ بحيث تعتقد كل جماعة أنها مهددة من قبل الجماعة الأخرى، وتتوالى الأفعال العنيفة وردود الأفعال المضادة، ولا يصبح مستغرباً حرمان الأفراد خارج الجماعة الإثنية بين الوظائف



والخدمات الاجتماعية المختلفة، وحتى ممارسة العنف ضدهم؛ يؤكد هذه الحقيقة تاريخ الصراعات الإثنية في أوغندا وإثيوبيا.

الرابعة: أنه من الملاحظ وجود وعي إثني متزايد؛ سواء من حيث مداه أو ثقافته، ومن ثم فإن المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المصاحب له يتسم بالتوتر، وفي ظل هذه الظروف والأوضاع يكتسب العامل الإثني نوعاً من الإشباع والتدعيم الذاتي، ويورث الانتماء العرقي عبر العملية الاجتماعية للأجيال المتتالية، فالثغرة الإثنية تسيطر على العائلة، وأجهزة الإعلام، والحوارات الخاصة والعامة، ومختلف وسائل العملية الاجتماعية.

ج - الحروب الأهلية والمحاولات الانفصالية:

لقد أفضت عمليات الاقتتال المسلح داخل حدود كثير من دول شرق إفريقيا إلى تكريس حدة عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة، ومن أبرز هذه الحروب خطورة الحرب الأهلية في جنوب السودان والصراعات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة في أوغندا، وكذلك العداوات ذات التعامل الحركي العنيف في إثيوبيا.

ونظراً لأهمية السودان في منظومة الأمن القومي العربي والإسلامي؛ فسوف نلقي بعض التفصيلات حول الصراع الممتد الذي يشهده السودان منذ استقلاله في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي وحتى الآن.

ولا يخفى منذ البداية أن السودان مُحاط بعدد من الدول ذات الوزن الإقليمي؛ مصر في الشمال، وإثيوبيا في الشرق، وأوغندا في الجنوب، وذلك دون ذكر دول أخرى محيطة بالسودان ولها خلافاتها. يُعزى السبب في ذلك إلى طبيعة السودان، حيث إنه:

- تُعد أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة.

- يعاني من فقر شديد على الرغم من امتلاكه لخيرات لا حصر لها؛ من بينها النفط، والفحم النباتي.

- يشهد نظاماً للاتصال البري والجوي في داخل أرضه يُعدُّ من أسوأ النماذج في عالمنا المعاصر.

- يتكون من خليط من الأجناس المتميزة، فبينما الشمال تسوده قبائل ذات أصول عربية وتنتمي إلى الإسلام؛ فإن جنوبه تسوده قبائل أصلها إفريقي زنجي تكاد لا تعرف الإسلام، وفي الشرق قبائل أكثر انسجاماً مع المجتمع الإثيوبي وإن لم تكن وثنية فهي مسيحية، أما الغرب فإنه يشهد قبائل مختلفة عن بقية سكان الشمال.

- يشهد حروباً طويلة في إقليمه الجنوبي، بدأت مرحلتها الأولى منذ عام ١٩٥٥ م بعد التمرد العسكري في مدينة (توريت)، وانتهت بالتوصل إلى تسوية سلمية بمقتضى اتفاقية (أديس أبابا) عام ١٩٧٢ م، ثم بدأت المرحلة الثانية منها عام ١٩٨٣ م بعد اندلاع التمرد العسكري والاضطراب السياسي مرة أخرى. وقد أثبتت هذه



الحروب أن أياً من الطرفين لن يستطيع أن يُخضع الآخر بقوة السلاح، فالشمال لن يستطيع أن يحكم الجنوب فقط بالقوة، والجنوب لن يتخلى عن رغبته الحقيقية في إبراز هويته الثقافية المتميزة والمستقلة.

إذا فصلنا مشكلة جنوب السودان عن مشكلات القرن الإفريقي وشرق إفريقيا الأخرى؛ لوجدنا أن جوهر الصراع داخلي يرتبط بتنظيم العلاقة بين الجنوب والسلطة المركزية.

ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى متغيرات ثلاثة أساسية نرى أنها ضرورية لفهم حقيقة الصراع:

أولها: أن الصراع حول جنوب السودان يدخل في دائرة الصراعات الاجتماعية الممتدة التي تختلف في إدارتها عن استراتيجيات إدارة الصراعات المعتادة، فجنوب السودان لا ينتمي عنصرياً، ولا يتكلم لغة أهل الشمال نفسها، فثمة فوارق عرقية ودينية وحضارية. وهذا التمايز يفرض حق الجنوب في نوع من الحكم الذاتي على أن الحكم الذاتي ليس مجرد وعود أو نصوص مكتوبة، ولكنه تعبير عن قناعة حقيقية واحترام للعود المبذولة. ولا شك أن أحد أبعاد مشكلة جنوب السودان تتمثل في أن السلطة المركزية الحاكمة لم تثبت في مراحل مختلفة من تطور الصراع؛ أي قناعة حقيقية بهذا الطرح الواقعي للمشكلة.

ثانياً: أنه مما زاد المشكلة وضوحاً وجود الثروات الحقيقية في الجنوب؛ إذ يمكن القول: إن اكتشاف النفط في الجنوب، ورفض الحكومة المركزية إقامة مصفاة لتكريره في الجنوب أيام النميري، بل وسعيها لتنفيذ قناة جونجلي بما يعني - ولو على الأقل من وجهة نظر الجنوبيين - مزيداً من المياه للإقليم الشمالي؛ كل ذلك أضفى أبعاداً جديدة أسهمت في إطالة أمد الصراع واتخاذ طابعاً عسكرياً وخصوصاً منذ عام ١٩٨٣ م.

ثالثاً: يأتي دور القوى الأجنبية والإقليمية - وهي عديدة بهذا الخصوص - لتعمل على تكريس الصراع حول جنوب السودان، وعليه فإن الأبعاد الخارجية عادة ما تتفاعل مع الأبعاد الداخلية، وهو ما يُفضي إلى زيادة تعقيد وتشابك مشكلة الجنوب السوداني. ولنتذكر بهذا الخصوص دور إثيوبيا حتى سقوط نظام (هيللي ماريام)، ودور مجلس الكنائس العالمي في دعم مطالب الجنوبيين ضد الحكومة المركزية وتأييدها. ولعل تراحم المبادرات المطروحة لتسوية الصراع في السودان؛ يعكس مدى حالة الاختراق الخارجي للأزمة السودانية: فثمة مبادرة (مصرية ليبية) تهدف إلى تأكيد وحدة التراب السوداني (صيغة سودان موحد)، في حين أن مبادرة (الإيجاد) لا تمنع من تطبيق صيغة حق تقرير المصير للجنوب بما قد ينطوي عليه من فرص الانفصال وتمزيق الجسد السوداني. بل إن اهتمام الولايات المتحدة بالشأن السوداني، وتعيين مبعوث خارجي للسودان؛ يعكس إلى حد بعيد مدى تدويل قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان. ولعل اتفاق (مشاكوس) الإطاري الذي وُقِع في يوليو ٢٠٠٢م، ويقضي بوجود مرحلة انتقالية لمدة ست سنوات يتم بعدها تقرير مصير الجنوب - يبرز بشكل جليّ تزايد وزن الدور الإقليمي لكينيا في منطقة شرق إفريقيا، ولعل في ذلك مؤشراً آخر لإعادة صياغة التوازن الإقليمي بين دول المنطقة.



قضايا الحدود، والنزاع حولها بين دول المنطقة :

تعدُّ مشكلة الحدود من أبرز مُخَلَّفَاتِ الخبرة الاستعمارية في إفريقيا، فالحدود السياسية في إفريقيا هي تقسيمات مُصنَّعة؛ حيث إنها رسمت خارج إفريقيا في مؤتمرات بأوروبا. وقد رُوِيَ في هذه التقسيمات المصالح والمآرب الاستعمارية، وترتب على ذلك تقسيم القبائل الواحدة والشعوب التي تتحدث اللغة الواحدة دون اعتبار للتاريخ أو التقاليد المشتركة أو حتى للحدود الطبيعية الجغرافية. وعلى هذا أسهم الاستعمار الأوروبي في خلق عدم الولاء القومي بين هذه القبائل، وتغليب الانحيازات والولاءات الأولية على الانتماءات القومية. ومن أبرز المشكلات التي توضح هذا الموروث الاستعماري مشكلة (الأزاندي) في السودان وزائير وإفريقيا الوسطى.

ولعل منطقة شرق إفريقيا تعكس بجلاء أهمية المتغير الحدودي؛ بوصفه بؤرة توتر في التعامل الحركي بين الدول العربية والإفريقية.

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى النزاعات الآتية:

- النزاع الصومالي الإثيوبي.
- النزاع الصومالي الكيني.
- النزاع السوداني الإثيوبي الإريتري.
- النزاع الإريتري اليمني (والذي تمت تسويته بمقتضى اللجوء إلى التحكيم الدولي).

وترجع خطورة هذه المنازعات الحدودية إلى عدة أسباب؛ منها:

- أن الامتداد الإقليمي لبعض الجماعات العرقية والإثنية عبر الحدود المشتركة أدى إلى حدوث توترات حقيقية بين العرب والأفارقة.

- أن عمليات التفاعل المكثف عبر المناطق الحدودية بين الجماعات الإثنية والثقافية المختلفة أثبتت أنها في لحظات التعاون تمثل تواصلاً بشرياً واقتصادياً طبيعياً، وفي لحظات الأزمة والصدام تمثل خطورة حقيقية؛ حيث تزداد نسبة الخسائر المادية والبشرية.

- أنه تم تصوير كثير من المنازعات الحدودية على أنها مواجهة بين العرب والأفارقة، يؤكد ذلك المنحنى الأسلوب الذي تمت من خلاله معالجة النزاع اليمني الإريتري حول (أرخبيل حنيش)؛ إذ سرعان ما أيدت الجامعة العربية اليمن، وطالبت بانسحاب إريتريا من الجزيرة التي احتلتها، وفي الوقت نفسه أصدر الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بياناً ندد فيه بالموقف العربي وأيد فيه الموقف الإريتري.

- استغلال النزاعات الحدودية من قِبَل قوى خارجية لإحداث وتعميق بؤر الخلاف والتوتر بين العرب



والأفارقة . ويلاحظ في هذا السياق أن الدول الأوروبية تحاول جاهدة تضخيم الدور العربي في تجارة الرقيق، والتقليل من أهمية دور الثقافة العربية والإسلامية في إفريقيا .

التحول نحو الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي الليبرالي :

مع التغيرات التي شهدتها النظام الدولي - وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا - أضحى الحديث عن الديمقراطية التعددية مُسيطرًا على لغة الخطاب السياسي، والحوار الفكري، والمنتديات الثقافية؛ في كثير من مناطق العالم؛ ومن بينها إفريقيا. كما أن الدول الغربية المانحة بدأت تفرض ما يسمى بالشروط السياسية، والتي تنص على ضرورة الأخذ بنظام السوق، والتعدد الحزبي من أجل الحصول على القروض والمساعدات من هذه الدول .

وفي دول شرق إفريقيا بدأت عملية التحول الديمقراطي طريقها وسط عقبات داخلية وضغوط خارجية، وبهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات الأساسية :

- رفضت أوغندا نموذج الديمقراطية التعددية في تطبيقه الليبرالي الغربي، وما فتى الرئيس (موسيفيني) يذكر بمساوي النظام التعددي الذي يؤدي إلى الفرقة والانقسام. وقد شهدت البلاد انتخابات غير حزبية، وهو الأمر الذي لاتزال ترفضه المعارضة الأوغندية .

- أن التحول نحو التعددية السياسية، والذي أعقب الإطاحة بالرئيس (سياد بري) في الصومال، قد أفضى إلى النيل من أركان الدولة الصومالية، حيث أعلن الإقليم الشمالي انفصاله تحت اسم (جمهورية أرض الصومال). أما الإقليم الجنوبي، والذي بقي حاملاً اسم جمهورية الصومال، فإنه دخل في مرحلة من الانقسام والتفكك التي قاربت من الناحية المنهجية بين أوضاع (الصوملة) و(البلقنة).

على أن المثير للدهشة أن إثيوبيا استطاعت بعد غياب (مانجستو) أن تحقق صيغة فيدرالية مستقرة للحكم والمجتمع، وذلك على عكس النموذج الصومالي .

استطاعت باقي دول شرق إفريقيا التوصل إلى توافق عام وطني بين الحكومة والمعارضة من أجل تبني برنامج للتحول الديمقراطي . لقد ظهر ذلك جلياً في الانتخابات الكينية التي جرت في ديسمبر ٢٠٠٢م، والتي أطاحت بالرئيس (دانيال أراب موي) وحزبه الحاكم الذي ظل يمسك بزمام السلطة منذ عام ١٩٧٨م .

ثانياً: التنافس الدولي في شرق إفريقيا:

من المعلوم أن منطقة القرن الإفريقي، وشرق إفريقيا بشكل عام، تكتسب أهمية خاصة لدول الكبرى؛ وفقاً لأي منطق استراتيجي أولي، فهذه المنطقة بمعناها الجيوسياسي الواسع، والتي تضم السودان، وإثيوبيا، وكل دول الساحل الشرقي للقارة الإفريقية؛ بما فيها الدول الإفريقية في المحيط الهندي مثل (سيشل، وموريشيوس)؛ تمتلك عدداً من المقومات المهمة؛ من بينها:



أنها - وفقاً لمنطق الجغرافيا السياسية - تعد ذات أهمية بالغة؛ إذ تطل دول شرق إفريقيا على المحيط الهندي، كما أنها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عن طريق باب المندب، وعليه فإنها تتحكم في طرق التجارة العالمية، ولا سيما تجارة النفط القادمة من منطقة الخليج العربي.

من هذا المنطلق فقد ربط بعض دارسي الاستراتيجية بين منطقة الخليج العربي، ومنطقة القرن الإفريقي؛ حيث إنهما يشكّلان ما يمكن أن يطلق عليه اسم (قوس الأزمة)؛ فأى تحركات عسكرية أوروبية أو أمريكية متجهة صوب الخليج العربي عليها أن تمر عبر هذه المنطقة.

كما أنها غنيّة بمواردها الطبيعية؛ مثل النفط الذي أُعلن عن اكتشافه في السودان والصومال، وهي غنية بمواردها المائية حيث منابع النيل، ولعل ذلك يفسر لنا تفكير بعض القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ في إنشاء منطقة القرن الإفريقي الكبير التي تربط شرق إفريقيا بوسطها عند البحيرات العظمى الغنية هي الأخرى بمواردها الطبيعية.

وهي فضلاً عن ذلك تشهد وجود دول ليست موالية تماماً للغرب، وخاصة بعد الإعلان عن تطبيق الشريعة الإسلامية في كل من السودان والصومال، وشهدت المنطقة تنامي ظاهرة الإحياء الإسلامي التي اتخذت شكلاً تنظيمياً وحركياً في كثير من المناطق؛ مثل الأوجادين المحتلة من قبل إثيوبيا وكينيا والصومال، بالإضافة قطعاً إلى السودان.

على أن الأهمية الرابعة ارتبطت بتطورات ما بعد 11 سبتمبر؛ وما اصطلح على تسميته في الإدارة الأمريكية بالحرب ضد الإرهاب؛ إذ يسود اعتقاد جازم بأن هناك صلات قوية بين بعض القوى الإسلامية الفاعلة في المنطقة، وتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن.

١ - السياسة الأمريكية تجاه شرق إفريقيا:

على الرغم من التغير الذي قد يبدو لأول وهلة في توجهات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وتجاه إفريقيا بشكل عام منذ عام 1989م؛ فإن الأهداف الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة ظلت ثابتة بشكل كبير، فهي تسعى إلى حماية خطوط التجارة البحرية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام بالإضافة إلى محاصرة النظم غير الموالية واحتوائها. ثم أضيف هدف آخر بعد الحادي عشر من سبتمبر، وهو محاربة التيارات الأصولية الإسلامية في شرق إفريقيا؛ ضمن ما تزعمه أمريكا محاربة الإرهاب.

يعني ذلك أن المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية تجاه شرق إفريقيا، وخاصة بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا عام 1998م، ويمكن أن نُعزّي الاهتمام الأمريكي بشرق إفريقيا إلى الأسباب الآتية:

أ - الوجود الإسلامي القوي في المنطقة؛ حيث توجد دول إسلامية مثل الصومال وجيبوتي؛ فضلاً عن تكتلات إسلامية قويّة في دول مثل كينيا وتنزانيا. ونظراً لهشاشة بناء الدولة في هذه المجتمعات؛ فإن القوى



الإسلامية عادة ما تتجاوز البناء الرسمي للسلطة .

ب - أهمية دول معينة في شرق إفريقيا ضمن الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالاحتواء والمحاصرة للنظم غير الموالية؛ ولا سيما في السودان وليبيا، ومن هنا تركز الإدارة الأمريكية على دول مثل كينيا، وتنزانيا، وجيبوتي .

ج - من الناحية الأمنية: تُمثّل المنطقة تهديداً محتملاً للمصالح الأمريكية ومصالح الدول الحليفة لها؛ ولا سيما (إسرائيل)، فثمة علاقات - وفقاً للاعتقاد الأمريكي - بين التنظيمات الإسلامية في بعض دول المنطقة وبين تنظيم القاعدة، وقد عزز ذلك الاعتقاد حدثان مهمان:

أولهما: تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا - كما أسلفنا القول - .

وثانيهما: ضرب أهداف إسرائيلية في مدينة مومباسا الكينية في ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٢ م .

ولتحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية سعت الولايات المتحدة إلى انتهاز الوسائل الآتية:

- محاولة إنشاء بنية أساسية تربط ما بين شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، وهو ما يسمّى في الفكر الاستراتيجي الأمريكي اسم (القرن الإفريقي الكبير)، وهو ما يُسهّل بسط الهيمنة الأمريكية على مناطق الثروة الطبيعية، ويشجع الاستثمارات الأمريكية في هذا المجال .

التركيز على جيل من القادة الجدد الذين يدافعون - بشكل مباشر أو غير مباشر - عن المصالح الأمريكية في المنطقة . ويمكن أن نذكر في هذا الخصوص (مليس زناوي) في إثيوبيا، و(يوري موسيفيني) في أوغندا، و(أسياسي أفورقي) في إريتريا . ولا يخفى أن الإدارة الأمريكية شجعت على إحداث تغيير ديمقراطي في كينيا يستطيع في النهاية أن يدافع عن مصالحها في المنطقة .

الوجود العسكري في المنطقة، وقد بدأت الولايات المتحدة بجيبوتي التي تُعدُّ أكبر قاعدة فرنسية في شرق إفريقيا . وربما يكون اختيار جيبوتي لا يخلو من أكثر من مغزى ودلالة واحدة، فهي من الناحية الجيوبوليتيكية قريبة من باب المندب، وتتحكم في بعض الجزر المهمة مثل سيبيا وموليلة . كما أنها تصلح كقاعدة للإبرار العسكري، يفيد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج . ثم هي - أخيراً - تتمتع بقدر نسبي من الاستقرار السياسي؛ حيث لم تشهد أي تغييرات عنيفة في بنية السلطة الحاكمة منذ الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٧٧ م .

- التعاون الاستخباراتي مع دول المنطقة، وذلك بحجة محاربة الإرهاب، وعادة ما يتم الربط بين حركة الاتحاد الإسلامي الصومالية وبين تنظيم القاعدة، وربما تعزى خطورة الاتحاد الإسلامي إلى أنه أقدم الحركات والتنظيمات الإسلامية في شرق إفريقيا وأقواها . فهو تنظيم غير قبلي، ويجد الدعم والتأييد سواء داخل الصومال أو الصومال الغربي (الأوجادين) الذي تسيطر عليه إثيوبيا . ولعل ذلك كله يدفع إلى الاعتقاد بتفكير الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية إلى قواعد هذا الحزب؛ في إطار ما يعرف بحملتها الرامية للقضاء على الإرهاب .



وفي هذا السياق تنسق أمريكا مع الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، وذلك في مواجهة الجماعات والتنظيمات الإسلامية في دول الشرق الإفريقي كافة؛ حيث تحتفظ (إسرائيل) بوجود قوي في تلك المنطقة.

- وضع تصور أمريكي لتسوية الصراعات والتوترات التي تشهدها المنطقة. وقد وضع ذلك بجلاء في التدخل المكثف في الشأن السوداني؛ من خلال تعيين مبعوث خاص أمريكي للسودان، وتأييد مبادرة (الإيجاد) على حساب المبادرة المصرية الليبية، وأخيراً دعم الجهود الكينية في رعاية المفاوضات السودانية في (مشاكوس).

لقد باتت الرؤية الأمريكية الجديدة لشرق إفريقيا تقوم على أساس اعتقاد مفاده أنه على الرغم من أهمية المنطقة استراتيجياً وثنائها في الموارد الطبيعية؛ فإنها تشكل ملاذاً آمناً للإرهاب، وهناك تهديدات محتملة للمصالح الأمريكية. وعليه؛ فإن على الولايات المتحدة أن تتحالف مع دول المنطقة ومع الدول الصديقة من خارج المنطقة ولا سيما (إسرائيل)؛ من أجل اجتثاث ما تسميه جذور الإرهاب. يعني ذلك أن الوجود الأمريكي والإسرائيلي المكثف سوف يُلقِي بظلال سلبية على منظومة التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا، وعلى حقيقة التعاملات الحركية العربية الإفريقية.

٢ - السياسة (الإسرائيلية) تجاه شرق إفريقيا:

من المعلوم أن اهتمام (إسرائيل) بمنطقة شرق إفريقيا يسبق تأسيس الدولة العبرية، فقد كان التفكير أولاً بدور حول إنشاء وطن قومي لليهود في كينيا أو أوغندا. وكانت فكرة الاستيطان في إفريقيا أحد الحلول المقترحة لترحيل يهود روسيا.

ويلاحظ أن (إسرائيل) ركزت بشكل خاص على دول شرق إفريقيا، ولا سيما دولاً مثل كينيا، وإثيوبيا، فقد حافظت (إسرائيل) على وجودها في إثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم؛ حيث إنها تأثرت تقليدياً بعدد من المتغيرات المهمة مثل وجود جالية يهودية كبيرة (يهود الفلاشا). صحيح أن (إسرائيل) تمكنت من نقل معظم يهود الفلاشا، إلا أن بعض الإحصاءات تؤكد وجود نحو خمسة عشر ألفاً من هؤلاء اليهود لا يزالون يعيشون في إثيوبيا. ومن جهة أخرى؛ فإن ترتيب التوازن الإقليمي في المنطقة يرتبط بالأمن القومي العربي عموماً والمصري خصوصاً، وذلك على ضوء العلاقات الصومالية الإثيوبية، والإريتريّة الإثيوبية، ولا شك أن الوجود الإسرائيلي في المنطقة يساعد على تحقيق أهداف (إسرائيل) الأمنية.

- وإذا كانت (إسرائيل) تسعى إلى تأمين البحر الأحمر، وخاصة عند مدخله الجنوبي، فإنها - كما ذكرنا من قبل - تركز على قضية مياه النيل، واستخدامها ورقة للضغط على الإرادة المصرية والعربية؛ نظراً لحساسية موضوع المياه لدى كل من مصر والسودان. فثمة سعي (إسرائيلي) حثيث لتقديم الدعم والمشورة الفنية لإثيوبيا وغيرها من دول حوض النهر؛ وخاصة في مجال إنشاء السدود وتعظيم الاستفادة من موارد النهر.

- وعلى صعيد آخر تسعى (إسرائيل) إلى الوقوف في وجه الحركات والمنظمات الإسلامية القوية في منطقة



شرق إفريقيا . وهي تسعى من جراء ذلك إلى تحقيق أكثر من هدف واحد ، فهي تقدم نفسها للولايات المتحدة وأوروبا على أنها المدافع الأول عن القيم الديمقراطية العلمانية في مواجهة الحركات الأصولية الإسلامية . وهي من جهة أخرى تحاول مساعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية ، وهي مجالات كانت (إسرائيل) موجودة فيها (أصلاً)!! ، وتمتلك مصداقية كبيرة لدى الدول الإفريقية .

وليس بخاف أن إسرائيل تركز في وجودها المكثف بمنطقة شرق إفريقيا على سلاح المساعدات الفنية والعسكرية . وهي تشمل منذ البداية على ثلاثة مجالات أساسية ، وهي : نقل المهارات التقنية وغيرها ؛ من خلال برامج تدريبية معينة ، وتزويد الدول الإفريقية بخبراء إسرائيليين ومدد قصيرة أو طويلة ، وإنشاء شركات مشتركة ، أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية .

وأيًا كان الأمر ؛ فإن (إسرائيل) بتحويلها على السلاح والمساعدات الفنية والتقنية ؛ في الوقت نفسه الذي تعثرت فيه مسيرة التعاون العربي والإسلامي مع إفريقيا قد أرست دعائم استراتيجية جديدة بعيدة المدى لتحقيق الهيمنة الإقليمية وإنشاء (إسرائيل الكبرى) ! وذلك هو التحدي الذي يواجه عملية بناء أسس جديدة لدعم الوجود العربي والإسلامي في دول شرق إفريقيا .

صفوة القول : إن بروز الدور الأمريكي والإسرائيلي في منطقة الشرق الإفريقي ، مع تراجع أو تجميد الدور الأوروبي ؛ ينطوي على مخاطر جمة بالنسبة إلى منظومة الأمن القومي العربي والإسلامي ؛ إذ لم يعد التأثير الصهيوني على السياسة الأمريكية قاصراً على القضية الفلسطينية ؛ وإنما تجاوزها ليشتمل على مناطق أخرى من العالم ، وهو ما يعني إعادة ترتيب خريطة التوازنات الإقليمية في هذه المناطق بما يخدم مصالح كل من الولايات المتحدة و(إسرائيل) ، وذلك على حساب أطراف أخرى .

ثالثاً: ما العمل؟ آفاق المستقبل:

ومن الجلي أن عصر العولمة الأمريكية يحاول تهميش العرب والمسلمين ، فقد أصبح «المسلمون» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عدواً استراتيجياً للغرب تماماً؛ مثل وضع دول المنظومة الاشتراكية في مرحلة الحرب الباردة . فمقولات (نهاية التاريخ) ، و (صراع الحضارات) ، وقيادة الولايات المتحدة (حروباً صليبية) جديدة في مواجهة ما تسميه بالإرهاب ؛ تؤكد جميعها أن الأسس المتصورة للنظام العالمي الجديد هي في غير صالح المسلمين .

وعليه ؛ فإن ما يحدث في شرق إفريقيا من تطبيقات لقواعد التعامل الحركي على المستويين الإقليمي والدولي يدخل ضمن هذا المنطق من التفكير الاستراتيجي . بل إن الحوار بين دول المنطقة أصبح يستخدم لغة الحوار الأمريكي الجديد ومفرداته نفسها . فجميع قادة شرق إفريقيا يسوِّغون تحركاتهم بأنها موجّهة لمحاربة الإرهاب ، بل إن كلاً منهم على حدة يحاول أن يعرض نفسه على أنه الحليف المناسب للولايات المتحدة في المنطقة .

وإذا كان الحوار الاستراتيجي بين العرب والأفارقة قد تراجع إلى أدنى مستوى له - إن لم يكن قد دفن في



رماد موجة التحرر الوطني الإفريقية-؛ فإن مضامين التعاون بين الجانبين وأسس في الوقت الراهن تكاد تكون أمراً صعب المنال، فكل من الطرفين منشغل بقضاياها الكبرى ولا يولي إعادة بناء الحوار الاستراتيجي بينهما أهمية تُذكر!

ويمكن للباحث من منطلق خبراته الذاتية في العديد من دول المنطقة أن يؤكد مجموعة من المفاهيم والمضامين التي تصلح لإقامة حوار استراتيجي جديد؛ يتجاوز إشكاليات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على دول الأركان للعالمين العربي والإسلامي في الشرق الإفريقي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: إعادة تصحيح المفاهيم التي تعكس المخزون الثقافي والحضاري المتعلق بالعروبة والإسلام، والإفريقيانية، وإزالة أي إمكانية متصورة للصدام. وهنا يمكن العمل على تصحيح الصور الذهنية والقوالب الجامدة المرتبطة بالآخر عند كل طرف، والتعامل الجاد والواعي مع القضايا الحساسة في تاريخ الذاكرة الجماعية لأطراف الحوار؛ مثل قضية الدور العربي والإسلامي في تجارة الرقيق الإفريقية.

ثانياً: عدم اختزال العلاقات مع دول المنطقة في مجال واحد من المقايضات السياسية والمقابل التجاري؛ إذ ينبغي إقامة شراكة حقيقية في إطار منظومة دول الجنوب، ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة عبر مناهج ومسارات متكاملة: ثنائي، ودون الإقليمي، والجماعي، والمؤسسي.

ثالثاً: الاتفاق على أسس جديدة للتعاون بين العالمين العربي والإسلامي ودول شرق إفريقيا بما يحقق المنفعة المتبادلة لكل الأطراف. وينبغي أن لا يتم اختزال العلاقات في مسألة الدعم المالي.

رابعاً: التركيز على المدخل غير الحكومي، ونعني بذلك مؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي التي تستطيع أن تستفيد من الموارد الحضارية والثقافية، فثمة مكون اجتماعي عربي وإسلامي في دول المنطقة لا يمكن إنكاره. لقد دفع ذلك أحد المفكرين الأفارقة البارزين وهو (علي مزروعي) إلى الدعوة إلى تأسيس كتلة جديدة أطلق عليه اسم (الأفروعربية) (Afrabia)، والذي يقوم على نسيان رواسب الماضي في العلاقات العربية الإفريقية، وإبراز جوانب التداخل والترابط الثقافي والحضاري بينهم.

إن ما نود أن نلفت إليه الانتباه هو أن الطريق ليست معبّدة تماماً أمام المساعي الأمريكية والإسرائيلية لبسط هيمنتها على منطقة شرق إفريقيا. وليس أدل على ذلك من الاحتجاجات الشعبية على هذا الوجود؛ والهجمات التي استهدفت مصالح البلدين. وعليه؛ فإننا بحاجة إلى إيلاء التفكير الاستراتيجي بأبعاده الشاملة أهمية كبيرة؛ وذلك يعني أن نخرج من آثار الاعتبارات السياسية والمصلحية الضيقة.

إن التحديات المطروحة في عصر الهيمنة الأمريكية هي جد خطيرة، ومن ثم فإن الاستجابة لها لا بد أن تكون على المستوى نفسه من الجدية. إن الخطر الذي يهدد عالم المسلمين وعالم دول الجنوب يتطلب حتمية التعاون والحوار الاستراتيجي بين كل الأطراف، وذلك هو التحدي الذي يتوقف عليه الإجابة عن السؤال الذي طرحناه: ما العمل؟